" مخاطر استمرار سيولة الدولة في ليبيا "

Islamic Movements and democracy: Theoretical approach

د. السيد علي أبو فرحة[1]♣

الملخص:

تسلط تلك الدراسة الضوء على المرحلة والظرفية الراهنة التي تعصف بالدولة الليبية ومخاطر تلك الظرفية وما تسببه من سيولة على مستوى مؤسساتها وما تسببه من انفراط عقد الأمن والاستقرار في الدولة لذا يسعى الباحث لرصد مفهوم الدولة الليبية ونشأتها ومدى قدرة الدولة على محاربة ظرفية السيولة حتى لا تصل إلى الانقضاء الظرفي، لذا تمثلت أبرز محاور تلك الدراسة في ابرز التحديات التي تعصف بالداخل الليبي والتي تساهم بنحو أو بآخر في تلك الظرفية الراهنة ولعل من أبرز تلك التحديات تلك المتصلة بالشرعية السياسية الليبية، ثم الانتقال إلى التحديات الأمنية والعسكرية ومنه إلى التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هذا بالإضافة إلى تحديات النخبة الليبية فضلًا عن التحديات المتصلة بالظاهرة الإرهابية وأخيرًا التحديات الإقليمية، ثم انتقل الباحث على رصد المؤشرات الحيوية للدولة الليبية ومنه إلى الطموحات المستقبيلة التي يمكن البناء عليها لمستقبل آمن لتلك الدولة.

الكلمات المفتاحية: السيولة، الظاهرة الإرهابية، تحديات اقتصادية، اجتماعية، عسكرية، إقليمية، الأمن، الاستقرار، القلاقل.

(♣) مدرس العلوم السياسية بكلية السياسة والاقتصاد ومدير مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة بني سويف.

Abstract

This study sheds light on the current and circumstantial stage that affects on the Libyan state, the risks of that circumstance and the liquidity that will be extended to multiple levels from her institutions to the security and stability in the country, so the researcher seeks to monitor the concept of the Libyan state and its origin and the extent of the state's ability to fight the circumstance of liquidity so that it does not reach Situational lapse,

Therefore, the most prominent axes of that study were represented in the most prominent challenges that afflict the Libyan interior, which contribute in one way or another to this current circumstance, and perhaps the most prominent of those challenges are those related to Libyan political legitimacy, then the transition to security and military challenges and from it to economic, social and cultural challenges in this in addition to the challenges of the elite Libyan as well as the challenges related to the terrorist phenomenon and finally regional challenges

Then the researcher moved to follow and monitor the vital signs of the Libyan state and from it to the future aspirations that can be built upon for a safe future for that country.

Key words: liquidity, terrorist phenomenon, economic, social, military, regional challenges, security, stability, unrest.

تمهيد:

نهضت الدولة كفكرة إنسانية اختلف حول اصطناعيا ذات أبعاد سياسية واقتصادية –واجتماعية وتبلورت في أذهان العديد من المفكرين :متأثرة في ذلك بتراكمات معرفية وخبرات حياتية – من ناحية وبسياقات زمانية ومكانية متفاوتة من ناحية أخرى حيث تختلف حدودها ووظائفها ومظاهرها وفقًا لاقتراب تحليلها؛ بحيث استقرت المدارس الفكرية المعاصرة وفقًا للتراكم المعرفي الأوروبي والممارسة السياسية الأوروبية بدرجة أو بأخرى.

وعليه فإن الدولة وما يرتبط بها من قوة أحد الموضوعات الجاذبة للبحث في العلوم السياسية بمختلف حقولها البحثية، حيث استغرق مفكرون ينتمون لسياقات زمنية ومكانية وفكرية مختلفة في البحث حول موضوع قوة الدولة، ومؤشراته، وكيفية قياسها، وتبعاتها، وتجلياتها على سلوك الدول في المحيط الإقليمي والدولي. ولعل البحث في هذا الموضوع يعبر حدود العلوم السياسية ليستعير بعض أبعاده من حقول بحثية أخري كعلوم الاقتصاد والديموغرافيا، والعسكرية، والجيواستراتيجية، ومع تعدد الاسهامات البحثية في هذا الموضوع وتنوعها يصعب الوقوف على تعريف وحيد لمفهوم" قوة " الدولة، بيد أنه يمكن استجلاء ملامح وأبعاد أساسية لهذا المفهوم باعتباره محصلة تفاعل وليست محصلة حسابية لعناصر الدولة المتمثلة في الموارد الطبيعية لها، والبنية الاقتصادية، والتركيبة السكانية، والتماسك الثقافي، وأداء نظامها السياسي والإداري، وشكل علاقاتها الدولية في المحيطين الإقليمي والدولي، والقوة العسكرية لها.

الأصل والمرجع في الدولة أنها ذلك الكيان الذي يعبر عن حالة تتسم بالاستقرار الظرفي وفي الفترة الراهنة المصاحبة لهذا الظرف، وعدم الاستقرار النسبي، والنزوع إلى التغير والتحول بدرجة أو بأخرى بالمقارنة باستمرارية عاملي الزمان والمكان، وذلك لتحقيق غاية مجتمعية كبرى. فتعد كياناً يتغير ويتحول ليعبر عن واقع اجتماعي واقتصادي وثقافي وسياسي يتأثر بجل الاعتبارات الزمانية والمكانية، وقد يكون أحد أسباب هذا التحول والتغير في كيان الدولة ضمن أسباب أخرى وفقًا للقول السالف النصر أو الهزيمة كما أشير في حديث وفد ثقيف "تداول عليهم ويدالون علينا".

ومما سبق طرحه من التعريف السالف يتضح أنه يمكن الوقوف على مرتكز رئيس يمكن البناء والانطلاق منه والذي من شأنه أن يسير في تفسير التغييرات التي قد تطرأ وتشيدها الدولة، كظواهر وكيانات التي يطلق عليها لفظة دولة أو اندماجها، أو تنامي نزعتها الاستعمارية، أو غيرها من تلك المتغيرات، التي تؤكد أن الدولة أو ذلك الكيان الذي يتصف بهذا النفع ليس بمعطى ثابت وحيد بصرف النظر عن اختلاف الزمان والمكان؛ إنما هو في الأساس بمثابة فكرة إنسانية تختلف حول درجة اصطناعها للتعاطي مع واقع اجتماعي واقتصادي وسياسي في ظرف تاريخي وجغرافي محدد.

كما تدور نظريات قوة الدولة حول عدد من الفروض الرئيسة التي تساعد على فهم تلك الظاهرة، منها أن البحث النظري والواقع العملي علي مدار التاريخ المعاصر والقديم يدعم افتراض وجود ما يُسمي "القوة المطلقة" أو "الضعف المطلق"، وهو ما أكدت عليه تجارب الحربين العالميتين الأولي والثانية في النصف الأول من القرن العشرين، وتكشف عنه الممارسة الراهنة للنظام الدولي منذ مطلع القرن الواحد والعشرين، وثاني تلك الافتراضات التي تساعد علي فهم ظاهرة قوة الدولة هو مبدأ "نسبية القوة" أي أن قوة الدولة ذات طبيعة نسبية وليست مطلقة، ويرتبط بطبيعتها النسبية كونها مؤقتة وليست دائمة من حيث عمرها الزمن.

ويأتي مبدأ "توزيع تلك القوة" ليُقصد به أن القوة تتوزع في مختلف أنحاء العالم بصورة أو بأخري وفقاً لتوافر مقوماتها، وكذا مبدأ "حدود القوة" والذي يُقصد به أن لكل قوة حدود قصوي مهما بلغت قوتها، وهناك مبدأ "التفوق" والذي يُشير إلي أن أي دولة تثبت تفوقها في مجال أو أكثر في إطار سعيها نحو القوة، وآخر تلك الافتراضات التي تسهم في فهم ظاهرة قوة الدولة هي تعدد زوايا القوة ذاتها، بين زاوية كونها أداة للدولة، أو زاوية كونها دافع محرك لها، أو زاوية أنها محصلة سياسية، وعليه ينظر البعض إليها – أي قوة الدولة – باعتبارها مفهوم يدمج أبعادها" أداة + دافع + محصلة[١].

أما عن عناصر قوة الدولة فقد ميز باحثين بين ما وصفوه بالعناصر الأولية لقوة الدولة، والتي تتمثل في عناصر ثلاث هي الاستقرار، والتكوين السياسي، والمصلحة المشتركة[٢]، ولعل العناصر الأولية السابقة مرتبطة ببعضها بصورة أو بأخري، حيث تُشير العناصر الثلاثة السابقة إلي أن القوة تؤسس بصورة أولية على استقرار الجماعة

البشرية المبكرة في نطاق جغرافي محدد بدلاً من ترحالها، وأن هذا الاستقرار يسمح لها بالتماسك والتطور بما يخلق درجة من التنظيم السياسي المستقر الذي ينظم أهداف الجماعة البشرية في مصلحة مشتركة واضحة ومستقرة وملحة، ولا يمكن إغفال دور الأنهار في رسم تلك الظاهرة في الدول والحضارات القديمة في مصر والعراق والصين والهند(٣).

وعلى النقيض مما سبق وإذا كان الباحث بصدد تناول ظرفية الماضي وما آلته له من انقضاء لحظي للدولة الليبية فيتعين كما تمت الإشارة للدولة وعناصر قوتها أن يتم التطرق كذلك لنقيضها أي السيولة والهشاشة وذلك للوقوف على توصيف الدولة الليبية وفقًا للظرفيات التي تعرضت لها في الماضي واستمرت حيثياتها للحاضر وما ستؤول عليه في ظل أمال المستقبل، لذ تُعرف "الدول الهشة" بأنها تلك الدول التي تعجز عن الوفاء بالوظائف الرئيسة لها، وما يستتبع ذلك من سمات تصيبها، وأول تلك السمات التي تشير إلى هشاشة دولة ما هو فقدان السيطرة المادية علي أراضيها أو عجزها عن احتكار الاستخدام الشرعي للقوة، وثاني تلك السمات تصف تآكل السلطة الشرعية وعجزها عن اتخاذ قرارات جماعية، وثالثها عدم القدرة على توفير الخدمات العامة بمستويات معقولة، وكذا عدم القدرة على التفاعل مع الدول الأخرى كعضو كامل العضوية في المجتمع الدولي(٤).

والجدير بالذكر أن مصطلح الدولة الهشة تطرق له مؤشر هشاشة الدول وذلك من أجل رصد المؤشرات التي على أساسها يتم تقييم هشاشة الدول ومدى السيولة وعلى النقيض الدول التي تتمتع بمكانة متقدمة، ولكن ما يعنى به الباحث في هذا الموضع التطرق لرصد المؤشرات التي يتم من خلالها عملية التقييم وتطبيقها على الدولة موضع البحث والتحليل، وبالتالي تكمن أبرز تلك المؤشرات في؛ تلك التي تستهدف الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والتي تتضمن مؤشر الضغوط الديمغرافية، هذا بالإضافة لمؤشر اللجوء والنزوح مظالم الجماعات، ومؤشر تجفيف العقول، وهجرة العنصر البشري، فضلًا عن مؤشر التنمية الاقتصادية غير المتوازنة، مؤشر الفقر والانهيار الاقتصادي، مؤشر شرعية الدولة، مؤشر احتكار وجود الأمن، وتشرزم النخبة)، ومؤشر المرافق العامة وأخيرًا من خلال مؤشر حقوق الإنسان وحكم القانون، ومؤشر التدخل الخارجي(٥).

أما عن التطبيق الفعلي لتلك المؤشرات فيكمن في رصد تموضع الدولة الليبية في صفحات هذا المؤشر، والتي يمكن أن يستهلها الباحث بالآتي؛ أولًا على صعيد موقعها في تقرير ٢٠١٧ فاحتلت المرتبة "٢٠" ضمن الدول التي تتواجد في فئة الإنذار ومن المتوقع أن تتدنى مرتبتها وقد ترتفع من فئة الإنذار إلى الإنذار العالي وذلك في ظل ما تجابهه تلك الدولة من نزاعات وصراعات بين فئات لا تغلب الصالح العام بل لتغلب المصالح الشخصية، ثانيًا عن المؤشرات سالفة البيان فجاء ترتيب الدولة لها على النحو الآتي؛ في مؤشر احتكار الأمن حازت "٩,٦"، في حين مؤشر حقوق الإنسان "٩,١"، مؤشر التدخلات الخارجية "١٠"، مؤشر الضغوط الديمغرافية "٤,٩"، مؤشر اللجوء "٨,٣"، مؤشر الخدمات العامة "٧,٠"، مؤشر شرعية الدولة "٩,٥"، مؤشر هجرة العقول "٦,٣"، مؤشر التطور الاقتصادي "٨,٣"، وبلغ إجمالي النقاط التي حصدتها تلك الدول عن مجمل المؤشرات التي ذكرت والتي لم تذكر "٩٦,٣"، وبالتالي تعاني من السيولة والهشاشة في بعض قطاعاتها نظرًا للظرفية التي تعصف بها وتهدد استمرارها(٦).

وفي غمار ما سبق طرحه سيسلط الباحث الضوء على ظرفية الماضي التي مرت بها الدولة الليبية وخاصة بعد رحيل نظام معمر القذافي، وتحديات الانقضاء التي واجهت استمرار الدولة وكادت أن تعصف بها، وأمال وطموحات الحاضر بالرغم من تلك الظرفية، لذا سيتم التطرق لرصد تاريخي لوضع ليبيا بعد نظام القذافي، والتحديات التي تمر بها الدولة والتي تم وصفها وفقًا لمؤشر هشاشة الدول باعتبار أن ليبيا تحتل مرتبة متدنية فيه، ثم لرصد الحركات المسلحة التي تتواجد في الدولة وآليات المواجهة لها، وهذا ما سيتم تناوله على النحو الآتي بيانه؛

انقضي نصف عقد على التغيير السياسي العنيف في ليبيا مع رحيل نظام معمر القذافي عنها في ٢٠ أكتوبر عام ٢٠١١ بعد حكم دام ما يربو على الأربعين سنة منذ ما عرف بثورة الفاتح من سبتمبر عام ١٩٦٩، حدث دخلت ليبيا في أعقاب انهيار نظامه – أي القذافي – في دوامة متنامية من العنف الداخلي المعقد، والذي سرعان من اتسع ليجتذب أطراف أجنبية منتجاً تداعيات إقليمية مؤثرة، ومجسداً مخوف ومخاطر آنية معتبرة، ومخاطر مستقبلية أكثر تعقيداً.

ويمكن تمييز المخاطر الداخلية المرتبطة بالتحديات السياسية والأمنية في ضوء تقرير مؤشر هشاشة الدول إلى عدة مستويات، أولها تحديات متصلة بشرعية السلطة السياسية، وتحديات متصلة بأداء النخبة السياسية الليبية، وتحديات متصلة بأداء الوظيفة الأمنية والعسكرية، وتحديات متصلة بالتبعات الإنسانية والاقتصادية للعجز عن الاضطلاع بالوظيفة الأمنية.

- **تحديات الشرعية السياسية الليبية؛**

تعاني ليبيا منذ سقوط نظام القذافي من أزمة شرعية معتبرة، حيث يتنازعها فرقاء كثر سياسيين ومسلحين، ترفع لواء شرعيات مختلفة بين الشرعية الثورية والدستورية وشرعية القوة المسلحة، ويشير اصطلاح" الشرعية "نظرياً باعتباره مفهوم رئيس في العلوم السياسية وعلم الاجتماع إلى" وجود اعتقاد بأن حكم أو مؤسسة أو زعيم لديه الحق في الحكم." وهو الحكم الذي يخلق علاقة تراتبية بين الحاكم والمحكومين، ترتب التزامات للأول في مواجهة الأخير، حيث أنه بوجودها – أي الشرعية– وحيازتها تخلق تأثيرات جماعية مميزة كجعل النظام الاجتماعي الجماعي يعمل بكفاءة وعدل وتوافقية أكثر، وأن غيابها يجعل من عملية الضبط الاجتماعي مسألة أكثر صعوبة وكلفة، وهذا ما يجعل إضفاء الش رعية مسألة مهمة للحكام المعاصرين.

على مدار السنوات التي اعقبت رحيل القذافي تعددت الشرعيات الليبية بين دستورية وثورية ومسلحة، ويأتي أولها شرعية ثورية دستورية مبكرة عبر المؤتمر الوطني العام، وهو مؤسسة تشريعية خلفت المجلس الوطني الانتقالي في ٨ أغسطس٢٠١٢، حيث أنشئ وفق للإعلان الدستوري الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي القاضي بانتخاب مؤتمر وطني عام خلال ٢٤٠ يوم من إعلان التحرير الصادر في ٢٣ أكتوبر / تشرين الأول ٢٠١١، ويوكل له تعيين الحكومة، وتشكيل هيئة تأسيسية لصياغة الدستور.

وقد تأسس المجلس الوطني الانتقالي في ٢٢نوفمبر ٢٠١١ برئاسة المستشار/مصطفي عبد الجليل، وبعد تأسيس المجلس الوطني العام ومقره طرابلس انتخب الدكتور محمد يوسف المقريف رئيسا له، ويرأسه حالياً نوري علي محمد أبو سهمين، ويتكون من مائتي عضو عبر نظام انتخابي محل جدل لاعتماده على نظام المحاصة(٧).

ولم يعد المؤتمر الوطني العام معترف به دولي اً كما كان سابق اً، وقد شكل المؤتمر حكومة انقاذ وطني برئاسة خليفة الغويل، وقد أعلنت تلك الحكومة تنحيها عن السلطة في أبريل ٢٠١٦ لصالح حكومة الوفاق الوطني، وذلك بعد رفضه لها عند تأسيسه(٨).

ثاني تلك الشرعيات شرعية انتخابية أو ما يعرف بمجلس النواب الليبي، ويشار إليه إعلامياً بـ "برلمان طبرق "برئاسة المستشار" عقيلة صالح عيسى(٩)، (فقد انتخبت ليبيا برلماناً جديداً يوم الأربعاء٢٥ يونيو٢٠١٤، وقد حظيت تلك الانتخابات بإشادة ودعم دوليين، إلا أنها شهدت إقبالاً وصف بالضعيف، وتخللته أعمال عنف، حيث صوت ٦٣٠ ألف ليبي في الانتخابات بنسبه مشاركة بلغت ٤٢% وفقا لبيانات المفوضية العليا للانتخابات الليبية.

وثالث تلك الشرعيات هي الشرعية الدولية أو الأممية الراهنة وهي تلك التي حصلت عليها حكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج وهي الحكومة التي نتجت عن اتفاق سلام وقع في يوم الخميس الموافق 27 ديسمبر ٢٠١٥ بمدينة الصخيرات المغربية برعاية الأمم المتحدة، ومبعوثها لليبيا "مارتن كوبلر"، وبحضور وزراء خارجية دول غربية وعربية، حيث تم التوقيع بين أعضاء من البرلمان الليبي "برلمان طبرق"، والمؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته، وشخصيات ليبية أخري، وتحظي تلك الحكومة بدعم أممي وغربي واسع(١٠)، علي أمل أن يؤسس اتفاق الصخيرات انتقال سياسي سلمي في ليبيا، حيث ينص الاتفاق علي تشكيل حكومة وحدة برئاسة فايز السراج تقود مرحلة انتقالية لمدة عامين تنتهي بإجراء انتخابات تشريعية جديدة(١١).

رابع تلك الشرعيات هي الشرعيات المسلحة وهي شرعيات متنازعة اختلطت فيها الأوراق بي مليشيات قبلية وجهوية أو مليشيات ت وصف بالجهادية أو الإسلامية، وأخري تحسب علي بقايا الجيش الليبي، وأربعة توصف بالثورية، ويعد الوضع علي الأرض أكثر تعقيداً حيث شكلت كل من تلك المليشيات مناطق نفوذ وسيطرة مستفيدة من غياب وجود قوة مسلحة شرعية ورسمية قادرة علي الردع، ومعظمها ارتبطت بأطراف سياسية لتمثل الذ ا رع العسكري لها كقوات فجر ليبيا المحسوبة علي المؤتمر

الوطني العام من ناحية، وما يعرف بالقوات المسلحة الليبية بقيادة "خليفة حفتر"، وكتائب مصراته، والزنتان، وكتائب "الصواعق" و "القعقاع" وتنظيمات أخري موسومة بالتطرف كتنظيم "أنصار الشرعية" و"الدولة الإسلامية" وغيرها، ولفرض رؤيتها في أي مسار لمستقبل ليبيا من ناحية أخري(١٢).

- **التحديات المتصلة بالنخب الليبية؛**

يعد أداء النخب الليبية أحد المداخل الرئيسية للأزمة، حيث تتنازع النخب الموصوفة بالليبرالية والعلمانية والإسلامية، والجهادية، والثورية الحكم والسلطة والنفوذ عبر المؤسسات التي تم تشكيلها أو عبر الاحتكام لميليشياتها في الشارع الليبي لتقدم كل منها رؤية جامدة بشأن المستقبل الليبي، رافضة التخلي عن مليشياتها العسكرية، أو عاجزة عن ذلك، حيث ينطلق جل الفرقاء الليبيين في مفاوضاتهم من شرعية نفوذه المسلح على الأرض مما يحول دون الاتفاق على بناء مؤسسات ضبط قادرة على فرض سيطرتها.

- **التحديات الأمنية والعسكرية في الداخل الليبي؛**

بعد ما يزيد عن خمس سنوات من وجود مسلحين في الشارع الليبي في أعقاب الإطاحة بالقذافي تحول حمل السلاح من حالة مؤقتة استثنائية بررها البعض بالثورية، إلى وظيفة وعمل لحامله للكسب، والعيش، وهو ما أنتج مشكلة معتبرة وهي المستقبل الضبابي لحاملي السلاح حال تخليهم عنه، وهو ما يعد مبررًا رئيساً – ضمن مبررات سياسية واقتصادية أخري كورقة للتفاوض أو لجني حصيلة بيع النفط – للصعوبات التي تواجه الفرقاء في ليبيا في سبيل إنشاء قوة مسلحة شرعية قادرة على الردع.

- **التحديات الإنسانية والاقتصادية الناجمة عن الإخفاق السياسي والأمني:**

تنتج عن المشكلات السياسية والأمنية المستمرة في ليبيا، والتي تخلق حالة من السيولة والهشاشة للدولة جملة من التداعيات الإنسانية والاقتصادية المؤثرة، فعلي سبيل المثال تنامت تداعيات الحملة العسكرية ضد ما يعرف بتنظيم داعش في غرب ليبيا، حيث استمرت أعداد النازحين في الارتفاع حيث وصلت إلى ٩٠,٤٤٩ شخص من مدينة سرت وحدها أي ما يمثل أكثر من ثلاثة أرباع مجموع سكانها وذلك في اتجاه مدن بني وليد، ترهونة، مصراتة، الجفرة، وغيرها. فمنذ شهري أبريل ومايو فقط فر ما

يقرب من ٣٥ ألف شخص من مدينة سرت وفقاً للنشرة الإنسانية الشهرية الصادرة عن بعثة الأمم المتحدة لدعم ليبيا، والصادرة في ٥ يوليو ٢٠١٦، وقد استقبلت مصراتة وحدها مؤخرًا ما يقرب من ١٧٠٠ أسرة، أو٨٧٧٥ شخص من بينهم حوالي ٣٠٠٠ طفل دون سن الثالثة.

وقد قَدرت المنظمة الدولية للهجرة في بياناتها إجمالي عدد النازحين داخلياً ب 425, 250 شخص، وعدد العائدين لليبيا ب 258, 025 شخص، أما عدد المهاجرين فقد بلغ 264, 014 خلال فترة الأزمة الراهنة في ليبيا. ويصاحب ذلك احتياجات متزايدة للحماية والمياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة والإمدادات الصحية، وأخيرًا الخدمات التعليمية، وهو ما يمثل تحدياً– حال استمراره –أمام مسار التسوية السياسية السلمي للأزمة في ليبيا.

- **التحديات الإقليمية العاصفة بالداخل الليبي:**

يشكل الوضع السائل والهش للدولة في ليبيا جملة من المخاطر الإقليمية الراهنة والمنظورة في المستقبل القريب، وتتمثل أول تلك المخاطر في اعتياد حمل السلاح وتوطينه، وهو ما يجعل من ليبيا قبلة للتنظيمات الخارجة عن القانون، ومنطقة جذب لها من دول شمال أفريقيا ودول ساحل الصحراء الأفريقية، مما يجعل منها نقطة ارتكاز دائمة لنشاط التنظيمات الموسومة بالتطرف.

أما عن ثاني المخاطر الإقليمية فتتمثل في الوضع الجزائري الحرج، واحتمالات انتقال العدوي من ليبيا إلى الجزائر في أعقاب رحيل بوتفليقة الذي بات وشيكاً، وهو ما قد يقود إلى انفجار منطقة شمال أفريقيا بالكامل.

وثالث تلك المخاطر تتمثل في سيولة الحدود وما يصاحب ذلك من نشاطات غير شرعية كالتهريب بأنواعه مما يمثل تحدياً اقتصادياً وأمنياً لدول الجوار الليبي، ويدفع بها إلى ضرورة تشكيل موقف مؤثر في تفاعلات الأزمة الليبية من ناحية، ويخلق مصالح ومنافع اقتصادية لجماعات وتنظيمات تسعي لحمايتها مستقبلا.

في حين يدور رابع تلك المخاطر حول فتح الأزمة في ليبيا للتدخل الدولي الغربي علي مصراعيه في المنطقة العربية مجددا بصورة أكثر تعقيداً، وبمبررات سائلة غير قابلة للضبط كذريعة مكافحة الإرهاب.

وعليه تعظم المخاطر الإقليمية على دول الجوار من أهمية الأزمة الليبية من ناحية، وتعدد المتورطين فيها محلياً واقليميا ودوليا من ناحية ثانية، ويعقد ويراكم ملفاتها بشكل متسارع، مما يجعل الحديث عن عبور ليبيا لتلك المرحلة المأزومة من تاريخها المعاصر محل شك على المدي الق ريب والمتوسط على الأقل.

- **تحديات الظاهرة الإرهابية العاصفة بالدولة الليبية؛**

واستكمالًا لما سبق وتحديدًا فيما يتعمق بالنقاط الجوهرية والتحول النوعي الذي شاب الظاهرة الإرهابية وبانتقالها من حال أخطر مما تواجدت عليه باتت مهددة لاستمرار الدول العربية القطرية المعاصرة بمفهومها الحديث عامة والدولة الليبية خاصة وأضحت تمثل تحديًا خطيرًا ويتعين أن يتم إيجاد الآلية المناسبة من أجل التخلص منه وذلك لأنه يهدد بانقضاء الدولة ومؤسساتها والدخول في حالة من السيولة، وذلك لأن الإرهاب يهدد استمرارية الدولة القطرية العربية ما آل بتلك الظاهرة من تغيرات جل نوعية وعلى نحو أخطر حيث تبدلت الخطى والتنظيم والتخطيط والاستراتيجيات التي انتهجتها تلكم التنظيمات وذلكم من خلال تعريض الأفراد بل والمجتمعات لمخاطر لم تكن لتتواجد في الحقب السالفة من صفحات التاريخ التي طالما ولم تطوى على غدر الإرهاب وجرائمه الشنيعة لتسطر من خلال الألفية الجديدة صفحات من دماء الأبرياء وتتخللها أسطر سوداء وذلك من خلال خلق حروب ميدانية لا تناظرية بين جيوش نظامية وتنظيمات مسلحة على درجة عالية من التنظيم والتخطيط والدقة المتناهية استهدافًا لأهدافها وتحققها.

ولعل ما شهده الإرهاب من تحولات وتَطور على مستوى الأشكال التي يتواجد عليها فضلًا عن الصور التي يتخذها ناهيك عن الأنماط التي تطورت واختلفت باختلاف الدافع من العمليات الإرهابية وأغلبها كانت توجو ضد الدولة القومية القطرية بمعناها المعاصر، فإذا ما تفرد الباحث ذكرًا لأشكال الإرهاب فيتضح تطورها وتدرجيًا من الإرهاب الفردي العشوائي إلى التنظيم ليشمل ضمن ما يشمل على الإرهاب الفردي والجماعي[١٣]، ثم تطور إلى الإرهاب من حيث النطاق الجغرافي أو الحيز الذي يمارس فيه وقسم إلى إرهاب الدولة تمارسه ضد رعاياها أي الإرهاب من الداخل أو الإرهاب

الموجه ضد جوارها، الإرهاب إلى الخارج ثم بالتطور ليتسع ويشمل الإرهاب المحلي ثم الإقليمي وأخيرًا لشمل العالم من خلال الإرهاب العابر لمحدود أي تستهدف تلك التنظيمات مختلف مناطق العالم غير مكترثة بمكانة ووضع الدولة أو حجم الضحايا التي تحدثها(١٤)، وعلى صعيد آخر تأتي صور الإرهاب التي تباينت وفقًا لحجم العمليات وأشكالها والدافع من تواجدها وبرز منها؛ الإرهاب العرقي، الانفصالي، الإرهاب الثوري هذا بالإضافة للإرهاب الفكري والفوضوي وناهيك عن الإرهاب الرجعي والنفسي وأخيرًا الديني(١٥)، وعلى صعيد ثالث تطورت صور الإرهاب لتضم في حيثياتها الإرهاب وفقًا للتطور العلمي كالبيولوجي والكيميائي والنووي هذا بالإضافة للإرهاب الإلكتروني، وأخيرًا على صعيد رابع أنماط الإرهاب التي تعددت لتشمل النمط السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأيديولوجي.

مِن ثمَ، تنوعت الأساليب التي تنتهجها التنظيمات الإرهابية في تنفيذ أهدافها وجل تختلف وفقًا لحجم العملية والدوافع من ارتكابها والأهداف المنشود تحقيقها سواء تعمق بالزخم الإعلامي أو بإثارة الرعب أو تمرير رسالة للهيئات الحاكمة بإحراج سلطتها أمام المجتمع الدولي وإظهارها بالعاجزة عن أداء سياقاتها أو أن تثير الرعب والفزع في نفوس البرية ومن أبرزها التفجيرات والعمليات الإرهابية هذا الإضافة عن الأعمال التخريبية وإثارة الفوضى والاختطاف بأنواعها المختلفة من الفرد إلى الطائرات ناهيك عن اغتيال الشخصيات الهامة وغيرها من الأساليب، كما وأنه على النقيض مما سبق تكمن المسارات التي تتخذها التنظيمات الإرهابية والتي تتراوح ما بين مسارات طولية تنفذ على مدار الدولة من أقصى شماليا لأقصى الجنوب وأخرى عرضية أي من الشرق للغرب بامتداد الدولة وثالثة دائرية أي تتخذ من منطقة ما مرتكزً لعملياتها وتطوقها بوابل من الهجمات بشكل قطري أي يتناولها من مختلف جهاتها.

وعليه تكمن أبرز التنظيمات والكيانات الإرهابية المتواجدة في ليبيا والتي تلعب دورًا في التأثير على مجريات الأحداث فيها يكمن توضيحها والتطرق لها على النحو الآتي بيانه في ظل تصاعد وتيرة الأعمال العدائية والإرهابية على نحو تميز بحدته الشديدة وذلك لاختلاف الوضع في ليبيا عن نظيراتها من الدول عن ممن تخوض

حرب الوجود ضد تنظيمات وحركات مسلحة، فما يجعل الوضع جل مغاير كون أن ليبيا تتميز بالصحاري والمناطق الجبلية الوعرة التي تقع خارج سيطرة القوات الأمنية نظرًا لما تحويه من مخاطر فتكون بمثابة الملجأ لتمك الحركات ولا يمكن مجاراتها في تلك المناطق نظرًا لخبراتها وعلمها الكامل بحيثيات المكان، ولعل من أبرز تلك الكيانات المهددة لسلطة الدولة الليبية ما يمكن التطرق له على النحو الآتي بيانه؛

- **على صعيد الجيش الوطني الليبي** فيضم في داخله العديد من الميليشيات المسلحة ومن أبرزها ألوية القعقاع، قوات الصاعة، لواء الزنتان، القوات الخاصة، لواء الدبابات أما عن أبرز مهامه تمثلت في محاربة التنظيمات الراديكالية الإسلامية المتواجدة في البلاد ومحاربة الإرهاب والسعي لاستعادة الاستقرار المفقود مذ ما يزيد عن سبع أعوام، وعلى النقيض الآخر التنظيمات المهددة لأمن واستقرار الدولة ومنه كما أشير سابقًا **فجر ليبيا**، تلك الحركة المتأسلمة كما تدعي والتي كانت تسيطر على مساحات شاسعة من الدولة وخصيصًا المدن الساحلية قبل تحريرها من قبل الجيش الوطني الليبي بقيادة اللواء متقاعد خليفة حفتر، كما أنه نَسب لها الهجوم على مطار العاصمة طرابلس في ٢٠١٤[١٦].
- **مجلس شورى مجاهدي درنة**، فتعد الأبرز وخاصة في الشمال الشرقي من ليبيا وتحديدًا مدينة درنة وقد تأسست في ديسمبر 2014 وخاصة عقب انطلاق عملية الكرامة بقيادة اللواء حفتر وقام على تكوينها محمد الزهاوي ومؤيدة لفكر القاعدة، كما أنها ضمت بداخلها مجموعة من الحركات الراديكالية التكفيرية، أما عن أبرز مناطق التمركز والانتشار الخاصة بها فتتواجد في مصراته وبني غازي، وصبراتة وسرت وطرابلس هذا بالإضافة لدرنة، ومن أبرز الكتائب التي انضمت لها "البتار "وهم المقاتلون العائدون من سوريا وكتيبة شهداء أبو سليم، أما أن أبرز نجاحاتها تمثلت في القضاء على تنظيم الدولة وإخراجه من درنة في أكتوبر ٢٠١٥.

- **مثلت سرايا الدفاع عن بني غازي**، أو ما يمكن أن يطلق عليه الوريث الشرعي لمجلس شورى مجاهدي بني غازي وخاصة بعد أن تم تفكيك الأخير من قبل الجيش الوطني في العملية أنفة الذكر والقضاء على مناطق نفوذها في أجدابيا وبني غازي، لذا تشكلت سرايا الدفاع بانضمام نيف من التنظيمات التكفيرية منيا لواء 17 فبراير ومجلس شورى ثوار بني غازي، ولواء شهداء راف الله السحاتي هذا بالإضافة لمجلس شورى ثوار أجدابيا، أما عن مناطق نفوذ سرايا الدفاع، بني غازي، وأجدابيا ودرنة وغيرها من المناطق الأخرى(١٧).
- **جماعة المرابطون** والتي كانت منشأة تحت قيادة ضابط مصري مفصول من الجيش وكان من فئات الصاعقة والمدعى "هشام عشماوي" والذي تم القبض عليه مؤخرًا من قبل السلطات المصرية وتم ترحيله من أجل ما ارتكبه من جرائم، واتخذت من مدينة درنة مركزًا لتدريباتها وذلك لكي توجه ضرباتها باتجاه مصر كما أنه وعلى نحو آخر تفرعت منها خلية وكانت متواجدة على بعد 365 كليو متر من القاهرة وكانت مسماه" خلية الواحات البحرية "بقيادة ضابط مفصول آخر من الجيش المصري، كما أنها استغلت الشريط الحدودي بين الدولتين سالفي الذكر وخاصة المناطق الصحراوية الوعرة لتنفيذ أعمالها الإجرامية وقد تمكنت السواعد المصرية ممثلة في القوات الأمنية بشقيها العسكري والشرطي من أجل القضاء على تلك الخلية في أكتوبر من العام المنصرم وتفكيكها، وعمى صعيد ثالث **تأتي الخلايا النائمة لداعش** وتلك التي تتواجد في بني غازي والبيضاء وخاصة بعد اندثار التنظيم من ليبيا عقب القضاء على "مجلس شباب الإسلام" التابع والموالي لداعش والذي يحوي بداخله مجندين من الفئتين العربية والأجنبية وبقيادة "أبو سليمان التاجوري" بتكليف من أبو بكر البغدادي كما تمثلت أبرز نجاحاته بسيطرته على مدينة درنة في أغسطس من عام 2014 ولكن تم القضاء عليه من قبل قوات البنيان المرصوص التابعة لحكومة الوفاق الليبية، بينما على صعيد رابع برزت مجموعة من **الحركات المسلحة في غرب ليبيا** تدعم كل من حكومة الوفاق الوطني ومتمثل أبرزها في؛ قوات درع ليبيا، وكتيبة النواصي وميليشيات الأمن المركزي ناهيك عن لواء المحجوب وكتيبة ثوار طرابلس، وأخرى تدعم حكومة الإنقاذ التي أفرزها المؤتمر الوطني العام ومنها كتيبة المرسي، لواء الحلبوص

وجماعة بلحاج هذا بالإضافة إلى مليشيا الحرس الوطني التي تعتبر الفرع لذلك الجذر العتيق(١٨).

كانت تلك عمى صعيد الخريطة لأبرز الحركات المسلحة في ليبيا المنجلية منها وتلك التي مازالت تتواجد وأخرى تلفظ أنفاسها الأخيرة، والتي تسيطر بنحو أو بآخر على الواقع الليبي ومدركاته ومساراته المختلفة المتباينة، ويخلص مما سبق أن الدور الذي يلعبه الجيش الوطني الليبي بانطلاق عملياته ضد التنظيمات المسلحة في ليبيا قد أربك بحال تلك التنظيمات ولا يمكن إنكار النجاحات التي حققها فرادى أو من خلال تلقيه العون والدعم من الآخرين ولكن إذا ما دُقق النظر مليًا في أن تلك الحركات التي تم تفكيكها كمجلس الشباب الإسلامي أو كمجلس شورى بني غازي وغيرها من الحركات المسلحة الراديكالية والتكفيرية يتضح من قبيله أنها تندرج تحت لواء حركات مسلحة أخرى أو أن تعتمد على ما يمكن أن يطلق عليه الخلايا النائمة في عملياتها أو تقوم بإنشاء حركات جديدة بأسماء إما تتشعب من المنقضية أو تختلف كثيرًا عنها حتى جماعة المرابطون التي قامت القوات المصرية بحلحلتها وتفكيكها انضمت باقي العناصر المشكلة له لعدة تنظيمات وحركات مناظرة لها، فالأمر متعلق فقط بتشتيت تنظيمها وهيكلها والقضاء على قادتها مما تضطر إلى اللجوء لغيرها من الحركات أو تمارس عملياتها معتمدة حتى عمى ما يمكن أن يطلق عليه كما أشار الباحث في موضع سابق الخلايا النائمة أو ظاهرة الذئاب المنفردة، لذا مازالت تتواجد وتمارس أهدافها حتى لو كانت من خلال أخرى لا تحمل نفس المسمى ولكن بثوب جديد وفي ظل قيادة جديدة ومنهاج مختلف.

- **المؤشرات الحيوية للدولة الليبية "أمال المستقبل"**

سيتطرق الباحث في هذا البند إلى أبرز المؤشرات التي تتمتع بها الدولة الليبية وذلك على الرغم من استمرار السيولة وانقضاء الدولة في ظل النزاعات المسلحة والحرب ضد الجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية إلا أنه ما زال هنالك أمل وتطلع من قبل الشعب الليبي من أجل مستقبل أفضل من الظرفية الحالية التي تتواجد عليها الدولة وهو الأمل الذي ينبع من إمكانات وثروات، لذا سيتعين في هذا الموضع رصد بعض من المؤشرات التي مازالت تحتفظ بها تلك الدولة، وسيتم تناولها كما والآتي؛

أولًا على صعيد المؤشرات الحيوية التي تمتلكها الدولة الليبية على الرغم من حالة السيولة والهشاشة التي تنضوي عليها إلا أن هنالك أساس وجوهر يمكن البناء عليه من أجل تطلعات شعوبها لمستقبل أفضل يحمل في طياتها السلام والاستقرار والأمن والتنمية بعيدًا عن مدركات الفساد والحروب الأهلية والإرهابية والصراعات القبيلة ومنه لصراعات السلطة وما إلى ذلك من عوامل هدم الدول، وتتمثل أبرزها لموقعها في مؤشر القوة الوطنية حيث احتلت المركز الثالث إفريقيًا بعد كل من مصر والجزائر وجنوب إفريقيا وفي المركز الـ٦٣ عالميًا وذلك بالرغم مما تمر به من الظروف والسياقات التي تعصف بها ولكن بالنظر لموقعها فتعتبر من الدول القوية إفريقيا والتي تستطيع أن تتجاوز وتتغلب على كافة التحديات وأن تعيد بناء مؤسسات الدولة مرة أخرى(١٩).

ثانيًا تمتلك تلك الدول الاحتياطات الضخمة من المواد البتروكيماوية وذلك على الرغم من حجم الفاقد والمستنزف من تلك الموارد نتيجة فقدان السيطرة عليها من قبل مؤسسات الدولة، بالإضافة لتعرضها للاختلاس من قبل العديد من الجماعات المسلحة التي تتواجد في أرضها أو حتى على صعيد الدول الكبرى، ناهيك عن موقعها على السواحل البحرية كالبحر المتوسط وهذ يتيح لها رفاهية نقل منتجاتها النفطية للدول الأوروبية مباشرة ويسهل من إجراءات التجارة الخارجية والاستفادة منها كذلك في عملية التنقيب على المواد النفطية لتعزيز إنتاجها من تلك الصناعة هذا إذا ما تم الافتراض أن تلك الدولة قد تخلصت من التهديدات التي تعصف بها.

ثالثًا وأخيرًا عن التطلعات الليبية للمستقبل التي وطالما تأمل بعكس الواقع ويمكن جملها في الآتي؛ التحول لصيغة جديدة من صيغ مؤسسة السلطة تتجاوز الصيغة الراهنة، وهي تطلعات إن كانت تفرط في الأمل للمستقبل لكن هذا في ظل ما تقبع به تلك الدولة وما يعايشه شعوبها من نكبات إنسانية فُرضت عليها بحروب بالوكالة لا تناظرية في بعض الأحيان الأخر، وبالتالي تطلعات السلطة الجديدة تشمل صيغ أخرى جديدة في الحكم وتأسيس شكل جديد للسلطة لا يطلق عليه بحال الدولة القومية أو القطرية وبالتالي سينعكس بالإيجاب على تحقيق الاستقرار في الدولة ومنه تنجلي

الحركات المسلحة تدريجيًا نتيجة درء الخلافات بين الحكومة والموالين والقوى الأخرى في الدولة ومن خلال بذل الجهود والمساعي لخلق صورة حميدة وصحية للسلطة تبتعد بها عن تشوهات الدولة القومية التي خلفتها، ولكن بالنظر لتكلفة هذه التطلعات والآمال حيث يقتضي من كافة الأطراف التنازل للصالح العام الليبي وغض الطرف عن أي مصالح ذاتية من شأنها أن تعرقل تنفيذ هذه الرغبة وعلى صعيد آخر تكثيف العمليات من قِبل الجيش الوطني الليبي ضد التنظيمات المسلحة والحركات الإرهابية التي تمارس نفوذًا في تلك الدولة ومن سبيله سيتطلب المزيد من الأسلحة والتخطيط المكثف للقضاء على معاقل الإرهاب وهذا في ظل الضعف الاقتصادي الذي تعاني منه والبنية التحتية المدمرة لذا لتحقيقه فيتطلب جَهد مكثف ولكن إن تم تطبيقه فيأتي بثماره الإيجابية التي ستؤثر على الوضع القائم في ليبيا كدولة والليبيين كشعب.

المراجع:

١) لواء أركان حرب متقاعد حسام الدين محمد سويلم،" القوة الشاملة للدولة وكيفية حسابها"، **مجلة" البرية "الصادرة عن إدارة الشئون العامة بالقوات البرية الملكية السعودية**، ومتاحة عبر الرابط الالكتروني التالي:
https://rslf.gov.sa/arabic/albarriyamagazine/articles/pages/overallstrengthofthestateandhowtocalculateit.asp

٢) عمر الفاروق سيد رجب، **مرجع سابق**، ص ٤، ١١.

٣) عمر الفاروق سيد رجب، **مرجع سابق**، ص ١٤.

4) What Does "State Fragility" Mean? Fragile States Index, Via Link http://fsi.fundforpeace.org/faq-06-state-fragility.

5) Fragile States Index 2016, Pp 13, 14.

6) Fragile state index 2017, p36.

٧) المؤتمر الوطني العام لدولة ليبيا، عبر الرابط الرسمي؛
http://www.gnc.gov.ly/about-uspage.aspx

٨) تنحي حكومة الانقاذ الوطني المعلنة من جانب واحد في ليبيا، شبكة بي بي سي الإخبارية، بتاريخ 5 أبريل ٢٠١٦ متاح عبر الرابط التالي:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/04/160405_libya_gov_stepdown

٩) مجلس النواب الليبي، الموقع الرسمي عبر الرابط التالي:
http://www.libyan-parliament.org/
١٠) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، متاح على الرابط؛
https://unsmil.unmissions.org/Defaultaspx?tabid=5360&c
١١) توقيع اتفاق الصخيرات بين الأطراف الليبية، وكالة سكاي نيوز عربية،١٧ ديسمبر ٢٠١٥، عبر الرابط التالي:
http://www.bbc.com/arabic/interactivity/2016/04/160401_comments_libyan_new_government
١٢) من يحكم ليبيا اليوم؟، إذاعة مونت كارلو الدولية، متوفر على الرابط؛
http://www.mc-doualiya.com/articles/2016021
١٣) إسماعيل عبد الكافي عبد الكافي، الإرهاب ومحاربته في العالم المعاصر، كتاب إلكتروني، بدون تاريخ، ص٨٨.
١٤) رشا عدنان محمد مبيضيين، دور الإرهاب في إعادة صياغة العلاقات العربية الأوروبية ١٩٩٠-٢٠٠٦، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، كلية الدراسات العليا، ٢٠٠٧، ص ٢٥.
١٥) خالد عبد الرحمن القريشي، الإرهاب الفكري مفهومه، بعض صوره وسبل الوقاية منه، المملكة العربية السعودية؛ المؤتمر العالمي عن موقف الإسلام من الإرهاب، ٢٠٠٤، ص ٢٦.
١٦) خريطة وأماكن انتشار الجماعات المسلحة التي تهدد ليبيا، متاح على الرابط؛
http://ewanlibya.ly/default.aspx .2018/10
١٧) رحمة محمود، خريطة انتشار الجماعات الجهادية المسلحة في ليبيا، متاح على الرابط؛
http://www.almarjieparis.com
١٨) المرجع السابق.
19) http://www.nationalpower.info/ladder-of-national-power-and-other-rankings